# الرأي العام الاجتماعي

## وكيف نكوّنه في مصر

تكوين الرأي العام سواء أكان سياسيًا أم اجتماعيًا أم اقتصاديًا، يجب أن يجري على أسلوب واحد وبأسباب سيكلوجية واحدة ولغاية واحدة، هي خير الأمة ورفيها بإيجاد وجدان يقظ لتطورها وسعادتها.

والرأي العام بالطبع هو الرأي الناطق، أي رأي المتعلمين الذين يستطيعون درس الحوادث ويستطيعون أيضاً التكلم فيها. وهذان الشرطان ضروريان لإيجاد رأي عام مهما كان نوعه.

١ — القدرة على الدرس بتوافر الوسائل للتعليم والاستنارة.

٢ — والقدرة على الافصاح بتوافر الوسائل للتعبير عن الرأي.

وإذا فقدنا أحد هذين الشرطين فقدنا الرأي العام. ففي الأمم الدكتاتورية مثلاً وسائل لا تحصى للتعلم كالمدارس وغيرها. ولكن أفراد هذه الأمم يحال بينهم وبين التعبير عن آرائهم، ولذلك لا يمكن أن يكون لهم رأي عام. وكذلك تجد في الأمم الجاهلة التي لم تنتشر فيها وسائل التعلم، حرية في التعبير عن الرأي، ولكن هذه الحرية لا قيمة لها ولا انتفاع بها للجهل المخيم على العقول. ولذلك ليس لها رأي عام وكثير من الأمم الآسيوية على هذه الحال، لأن الأمية تفشي فيها.

ولا عبرة بالقول بأن الأمة حرة في التعبير عن آرائها اذا كانت جاهلة لأن الرأي لا يتكوّن الاّ بالمعرفة بوسائل النشر في جرائد ومجلات ومحطات اذاعية وكتب ومجالس الخ.

ولهذا السبب يمكن أن نقول إن الرأي العام في مصر ليس رأياً عامًا؛ وانما هو رأي خاص، لأن الرأي الناطق، الرأي المتعلم الذي وصل الى المعرفة لا يزيد اصحابه على نحو ١٠ أو ١٥ في المئة من مجموع الأمة، بل ربما كانوا أقل من هذا، وهم أولئك الذين تعلموا في مؤسسات التعليم الابتدائية والثانوية والجامعية كلها أو بعضها. أما خريجو التعليم الازهري فلا أستطيع أن أقول إنهم متعلمون وإنهم وصلوا من المعرفة حدًا يسمح لهم بتأليف رأي عام في شؤوننا الاجتماعية أو الاقتصادية. فهم والأميون سواء من هذه الناحية.

الرأي العام في مصر هو رأي ١٠ أو ١٥ في المئة من الأمة. ورأي أقلية صغيرة متعلمة

رأي خاص . فاذا شئنا ايجاد رأي عام ، فلا مفر من أن نعلم الأمة كلها تعليماً عصرياً بحيث يستطيع خريجو هذا التعليم أن يدرسوا مشكلات مصر بالروح العصري في ضوء القيم والاعتبارات العالمية . وهذا أمل لا يزال بعيداً . ولكن ليس معنى هذا أن ننفض أيدينا ونقول : ليس عندنا رأي عام فلا يجدينا بحث هذا الموضوع . لأن الواقع أن هذه الأقلية تقوم بتكوين الرأي العام لأن جمهور الأميين يسير خلفها ويرضى — من حيث يدري أو لا يدري بحكمها .

والمفهوم من الموضوع الذي نتحدث عنه أننا نرغب في رأي اجتماعي حسن ونبحث الوسائل التي تؤدي الى تحقيقه . فما هو الرأي الاجتماعي الحسن ؟

الرأي الاجتماعي الحسن في سنة ١٩٤٤ هو غير الرأي الاجتماعي الحسن في سنة ١٨٤٤، وهو غير الرأي الاجتماعي الحسن في سنة ٢٠٤٤ لأننا لا نستطيع أن نتخيل « الحسن » مطلقاً غير مقيد بزمان أو مكان . وقصارى ما نقول فيه إنه شعور اجتماعي حسن أو انه عواطف اجتماعية بارة ، أو إنه اتجاه إلى الخير في جمهور الأمة المستنير ، ثم نفوق ذلك رغبة في تحقيق هذا الخير .

ولسنا في حاجة الى أن نشرح ما هو خير الأمة لأننا إذا تقيدنا بالزمان والمكان عرفنا هذا الخير . أما إذا تطوحنا في الغيبيات عن الخير المطلق فاننا لن نعرفه، او لن نتفق على ماهيته . ومع ذلك نستطيع أن نقول إن صحة الأجسام واستنارة العقول ووفرة المساكن والملابس الصحية كلها خير لا نختلف فيه ، ولكننا نختلف مثلاً في ماهية العائلة الحسنة أو التعليم الحسن ، بل أحياناً نختلف في منفعة الحروب وضررها ، بل منا من يعتقد أن الفقر مفيد لبعض الناس، وإن العلاج الناجع للجريمة ليس سوى السجن والمشنقة .

والرأي العام الاجتماعي « الحسن » يجب أن تكون له رؤيا وأن يستنير ببصيرة منقفة في كل هذه الشئون . والرؤيا والبصيرة كلتاهما تتكونان بالمعرفة العصرية المقيدة بالزمان والمكان .

والمعارف هي المواد الخام التي يتألف منها الرأي العام . وقسم كبير من هذه المعارف، بل أحياناً أصولها نتناولها من المدارس والجامعات . فاذا اختلفت هذه المدارس والجامعات في المعارف التي تعلمها لتلاميذها وطلبتها، فان الرأي العام يجب أن يختلف . وإذا كان الاختلاف بين أكثرية وأقلية فان هذا الاختلاف ينفع لأنه يعود بمثابة السم التقليل الذي ينبه ولا يقتل . ولكل أقلية لهذا السبب مهمة اجتماعية حسنة إذ لا ضرر على الجسم الاجتماعي من قليل من الزرنيخ بل هو يتقوى به . ولكن إذا كان الاختلاف بين طائفتين متساويتين أو تقاربان المساواة فانه، أي الاختلاف يضعف لأنه يمزق الأمة فيكون كذلك الاختلاف الذي

بنشأ من فريقين متساويين في البرلمان يمنع كل منهما الآخر من العمل . وهذا هو ما نرى آثاره أحياناً في مشروعنا الاجتماعية بين فريق المتعلمين مثلاً في الجامعة الأزهرية وبين فريق المتعلمين في جامعة فؤاد الأول، دون انتقاص لاحدى الجامعتين. وحسبنا مسألة خلافية واحدة تدلنا على هذا الانشقاق وهي أيضاً رمز لغيرها من الخلافات . فمن وقت لآخر وخاصة أيام الصيف نسمع رأيين :

أحدهما ينضوي الى مجموعة من المعارف تؤلف ثقافة معينة وتنتهي إلى ايجاد رأي اجتماعي خلاصته أن النساء سيدات وآنسات يتبذلن على الشواطىء ويكشفن من اجسامهن جزءاً كبيراً ، وإن هذا السلوك يخالف تقاليدنا ونحتاج لهذا السبب إن تقييد الاستحمام بقيود وشروط .

والرأي الآخر يقول إن الاستحمام على الشواطىء يحتاج إلى التشجيع، لأن تعرض المرأة للشمس يمكنها من إدخال فيتامين (د) وهو ضروري للصحة الحسنة، فيجب عليها أن تبقى على الشواطىء أطول ما يمكن من الوقت وأن تكشف من جسمها أكثر ما يمكن . فهنا نظران مختلفان يتساويان في القوة ويحدثان خلافاً يقلقل ويزعزع .

ولكي نكوّن « رأياً عاماً اجتماعياً » حسناً في هذا الموضوع أو في غيره يجب أن نعتبر الزمان والمكان، وإن نعتمد على المعارف العلمية العصرية، ولكن إذا كان جمهور كبير في الأمة يعارض المعارف العلمية العصرية ، ويرفض اعتبار الزمان والمكان ، فان تكوين رأي عام اجتماعي يعود من المشكلات والمشقات الكبرى .

ولنذكر مثالاً آخر وهو التناقض بين رأي اجتماعي قديم ونظام اقتصادي حديث، فنحن في الوقت الحاضر نتألم من الاخبار المحزنة عن تفشي الملاريا الثالثة في المديريات العليا من الصعيد . وكان أبرز ما في هذه المأساة أن السكان في هذه الاصقاع الموبوءة على غاية من الثقة حتى قبل ان بعضهم يأخذ الكينين من أطباء الصحة فيبيعه لكي يشتري الخبز ، وحتى ان الحكومة باعتهم الدقيق بنصف ثمنه .

وظروف مصر الحاضرة تنادي بالحاجة الى العمال والأجور عالية ، فكيف يفتقر جمهور كبير من أبناء وطننا الى الطعام .

الجواب سهل وهو ان بعض أبناء الصعيد يلتزمون ثقافة قديمة وآراء بل عقائد اجتماعية لاتتفق وكسب العيش في عصرنا . ففي الوجه البحري تعمل المرأة الى جانب الرجل بلا عيب ولا عار وكلاهما يكسب، فلا فقر قاتل يؤدي الى الجوع . ولكن في المديريات العليا من الصعيد يأنف الرجل من إن تعمل زوجته أو ابنته أو أخته وتكسب لأن هذا يعيبه ويشينه .

ولذلك يجب عليه ان يقتسم أجرته معهن وهي لا تكفي ، فلا يكون سوى الجوع للجميع ، هو وهن ثم المرض ثم الموت ، وهذا هو الآن مأساة الصعيد .

آراء بل عقائد اجتماعية قديمة ، تحول دون الأخذ بالروح العصري . فلكي نكوّن رأياً اجتماعياً حسناً في مصر ، يجب ان نكافح هذه العقائد الاجتماعية .

ويجب ان نقول عقائد اجتماعية وليس آراء اجتماعية ، لأن سكان أسوان وقنا وسوهاج لا يرتأون الرأي عن العرض او عمل المرأة او الثأر ، بل يعتقدون اعتقاداً . ولكنهم ليسوا مع ذلك شاذين لأن ما نسميه « رأياً عاماً » في أية أمة مهما بلغت حضارتها ، انما هو مجموعة العقائد العامة أو هو رأي قائم على أسس من هذه العقائد العامة .

وأنا أؤثر عبارة « العقل العام » على عبارة « الرأي العام » لأن العبارة الأولى تنطوي على العقائد والعادات الذهنية والحدود اللغوية التي يتكوّن منها جميعاً « عقل عام » للأمة العقائد تتكهن بالرأي الذي تنتهي اليه في حادث معين إذا عرفناها ، أي إذا عرفنا هذه العقائد والعادات الذهنية والحدود اللغوية التي لا يمكن فرداً ان يتحرر منها مهما ظن انه حر وانه لا يبالي المجتمع الذي يعيش فيه .

وتعجبني هنا كلمة جون دوي عن التفاعل بين الفرد والمجتمع . فهو يقول : ان الفرد الى المجتمع كالطفل الى العائلة . فهو يعطي المجتمع من الآراء ويأخذ منه من الآراء أيضاً بمقدار ما يعطي الطفل لعائلته من كلمات الطفولة الجديدة وما يأخذ منها من مئات الكلمات التي يتحدث بها .

حين نتكلم عن ايجاد « رأي عام اجتماعي » يجب ان نذكر هذا . يجب أن نذكر أننا في أمر عادات ذهنية وعقائد تبدأ من أتفه أعمالنا إلى أجلها من الأسلوب الذي نتبعه في تناول طعامنا الى طريقة التحدث الى من هم أكبر منا مقاماً الى ارتياء الرأي من حرية المرأة او ديمقراطية الحكم . وهذه العادات الذهنية مع ما يرافقها من كلمات تحمل كل منها شحنة عاطفية تقرر لنا السلوك الاجتماعي فغضب أو ثأر وخاطر أو فر من حيث انتقد أن هو اطف الغضب والسرور والمخاطرة والفرار انما هي جميعها من منبع نفوسنا وليست منعكسة من المجتمع علينا . وليس شك في أن الصعيدي في قنا أو جرجا حين يقتل أخته أو أمه للعرض ، يعتقد أنه حر في هذا الاجراء ولا يمر بخاطره أنه تربى على عادات ذهنية وتعلم ألفاظاً معينة جعلته يرتكب جريمته . ولو أنه كان قد عاش في مجتمع آخر في إحدى مدن الوجه البحري أو قرأه ، لما وجد في لفظة العرض هذه الشحنة العاطفية المنتبهة التي يرتكب بسببها نحو ثلاثمائة جريمة قتل في مديريات الصعيد كل عام .

وكانت اللغة الموروثة والعقائد والعادات الذهنية لا تحسها جميعاً، لأنها منا بمثابة العدسة التي ننظر من خلالها الى الأشياء والناس فلا نراها هي . أي لا نرى العدسة التي تكبر أو تشوه لنا الأشياء والناس . أو بكلمة أخرى نقول أن الشحنات العاطفية التي تحملها ألفاظ اللغة والعقائد والعادات الذهنية قد انحدرت الى العقل الباطن فلا تحس المجتمع الذي أورثناها

نحن نفكر في تكوين رأي عام اجتماعي يجب أن نتذكر كل هذا، ويجب ألا نضحك حين نقرأ أن أحد الزنوج من السكهنة في أفريقيا السوداء يقدم نفسه راضياً بالقتل لأنه أحس أن بقاءه حيّاً يؤخر النصر وأن موته سينعش الزرع بالغيث . كلانا قد آمن بمعتقد مجتمعه وتلبس بها من حيث لا يدري .

ولكن مع كل هذه الصعوبات يجب أن نفكر وندبر الوسائل لايجاد رأي عام اجتماعي حسن . رأي عام مستنير .

والرأي العام المستنير الحسن يجب أن يكون في عصرنا رأياً عالميّاً لأننا لا نعيش منفصلين عن العالم . فاذا كان قد وسع مصر قبل ٨٠٠ أو ٧٠٠ سنة أن تكون لها عادات قومية وثقافة مصرية ، فلا يسعنا نحن الآن أن نستقل باجتماع خاص يخالف الاجتماع البشري العالمي .

كان العالم قبل ٨٠٠ سنة منفصلة أجزاءه ، قد شطحت المسافات بين كل قطر وآخر . وقد احتاجت جيوش ريتشارد قلب الأسد الى عام كامل لكي تسافر من انكلترا الى فلسطين فكان الانفصال تقرره عوامل جغرافية . أما الآن فيمكن السفر بين هذين القطرين في نصف يوم بالطائرة . فالاتصال بين قطر وآخر والوحدة الاجتماعية فيها ما يبررهما . والنظام الاقتصادي الذي يهم الدنيا سوف يعمم من قريب نظاماً اجتماعيّاً عامّاً .

وقد اضطررنا في السياسة الى الأخذ بالاتجاه العالمي كما يثبت ذلك انضمامنا الى ميثاق الاطلنطي وأنشأنا بذلك أننا متمدنون عصريون ، قد نقلنا السياسة المصرية من النظر القروي الى النظر العالمي . واجتماعنا — مثل سياستنا — يجب أن يتجه هذا الاتجاه .

ولكن يجب ألا ننسى أن الرأي السياسي قد يتغير بسهولة لانجد مثلها في تغيير الرأي الاجتماعي عقيدة . لصقة تحمل شحنة عاطفية تتصل بالسلوك الجنسي أو المقام الاجتماعي أو الاحساس الديني . ويزاد على ذلك ان ذوي الرأي السياسي — حتى حين يملك هذا الرأي أن يكون عقيدة — هم أقلية صغيرة مثقفة قد ألسمت أفكارها الذهنية الى حدّ ما . فهي تقبل التغيير . ولكن العقائد الاجتماعية تنشر بين الأكثرية الساحقة من الأمة . وهي أكثرية غير مثقفة لم تتدرب أذهانها على الجدل ولم تعرف فيما ذلك . فمكان الصعوبة الذين

أشرنا اليهم يعيشون بعقائد اجتماعية لها قوة اليقين، ولكن ليس لهم آراء سياسية عن الحرب أو السلم أو التغيرات المنتظرة منهما.

ومهمة الأقلية المثقفة في مصر أن تغير العقائد الاجتماعية عند هذه الأكثرية. ومع أن هذا مجهود شاق فانه واجب، بل هو رسالة يحملها كل مصري مثقف. واذا كان اسماعيل باشا قد استطاع أن ينير الأمة وينقلها من الشرق الى الغرب وان كان قد أدّى الثمن باهظاً. فاننا لنستطيع أن نسلك سبيله وخاصة أننا نعرف أن مسافة غير قصيرة قد قطعت. فقد استطاع اسماعيل ان يؤسس المدارس للبنات وان يدخل قانون نابليون وأن يوجد نظاماً عصرياً للحكومة، بل انه غير الزي الشرقي فأحاله الى زي غربي. ويجب ألاّ ننتقص هذا الاصلاح الأخير، لأن الزي الذهني كثيراً ما يتبع الزي الملبسي.

لقد وجد اسماعيل الأمة وهي على مستوى الظلام الذي كانت تعيش فيه أيام القرون الوسطى فأيقظها وأنهضها وبدأها أمة عصرية أو كالعصرية فهمتنا دون مهمته وواجبنا أخف من واجبه. ولكن يجب ان ندكر انه اول من حاول تغيير العقائد الاجتماعية وقد غيرها وأعظم محاولة قام بها مصري بعد اسماعيل في تغيير العقائد الاجتماعية هو بالطبع قاسم امين.

ولكن « العقائد الاجتماعية » هي كما قلنا عقائد وليست آراء فهي تحتاج لكي تغيرها الى كثير من التكرار والايحاء والقدوة. ذلك لأننا لن نستطيع ان نغير عقائد الجمهور ونحمله على الاصلاح في العائلة والزواج والطلاق والتعليم والعمال والنظام الديمقراطي للحكومة وللمجتمع الا بعد مجهودات متكررة [illegible] والسينماتوغراف والمسرح. ولهذين الاخيرين قوتهما الايحائية العظيمة وقدرتهما على تغيير العقائد. ولكن يجب أن يكون الى جنب هذا حكومة يقظة نيرة تتحين الفرص لحمل البرلمان على سن القوانين التي تنقح وتغير في العادات الاجتماعية اي تفعل ما فعله اسماعيل بدون برلمان، بل بدون دعاية سابقة من أي نوع.

في أيام اسماعيل سبقت الحكومة الرأي العام وأصلحت اصلاح المستبد، ولكن ليست هذه حالنا الآن، ولسنا نحب ان نعود. على ان هناك اشياء في وقتنا سبق فيها المجتمع الحكومة كما نرى مثلاً في اصلاح الوقف وفي غيره فان الحكومة هي المتخلفة والمجتمع هو المتقدم. وقد نضج للاصلاح، ولكنها لا تلبي ولا تعجل.

وكما استطاعت الأقلية المستنيرة ان تقنع المجتمع بضرورة اصلاح الوقف وان تحمل الحكومة على ان تتهيأ — في بطء — لهذا الاصلاح كذلك تستطيع هذه الأقلية التي تتولى توجيه الرأي العام أن توحي العقائد الاجتماعية الجديدة او « تكوّن رأياً عاماً اجتماعياً »

وهذا الذي نقول هو ما فكرت فيه بالنسبة لهذه الاقلية المستنيرة حين أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية ثم ألحقتها بمجلة الشئون الاجتماعية . ففي أواخر سنة ١٩٣٩ دعيت الى التحرير بهذه المجلة فلبيت الدعوة في رغبة حارة لأن اجعل منها دعاية اجتماعية عصرية ورأيت أن خير ما يجب ان اقوم به أن أنقل القارىء من النظر القروي للاصلاح الى النظر العالمي . وذلك بأن اعرض طرق الاصلاح التي اتبعت في امم اوربا وأميركا المتمدنة اي ان المجلة تعود سجلا دائماً او معرضاً وافياً للاصلاحات الاجتماعية في سويسرا وأسوج والدنمرك وبريطانيا والولايات المتحدة وغيرها في كل ما يتعلق بالتعليم والأسرة والزواج والطلاق ورعاية الأطفال والرقي الصحي والكفالات الاجتماعية للعامل وبناء المساكن ومعالجة الجريمة ونظم الضرائب التدريجية والاتجاهات الصناعية الى غير ذلك .

ورأيت ان في عرض هذه الاصلاحات مجردة بلا دعوة الى التقليد ايحاءً صامتاً يبعث الاقلية المستنيرة على التفكير في اصلاح وطننا بتوجيهات اجتماعية جديدة . والواقع اننا لا نحتاج الى الابتكار في التطور الاجتماعي كما لا نحتاج الى الابتكار في التطور الصناعي او المالي . لأن تخلفنا او وقف وقتنا منذ ايام اسماعيل يجب ان يحملنا على الاسراع في درس الاصلاحات الاجتماعية في الامم المتمدنة التي لم يسء حظها كما ساء حظنا ، ولم يقف تطورها كما وقف تطورنا، فما علينا لا يزيد على النقل مع التنقيح او بلا تنقيح . وغايتنا واضحة وهي الغاية التي رسمها اسماعيل حين قال « لم تعد بلادي من افريقيا انما هي الآن من اوربا » .

***

فلكي نكوّن رأياً اجتماعيًّا عامًّا في مصر يجب قبل كل شيء ان نجعل الاقلية المستنيرة تتجه نحو الغرب ، وان نجعل من شرح الاصلاحات الاجتماعية هناك مادة أولية نصنع منها ونصوغ اصلاحاتنا . وهذا الاتجاه يحملنا على مكافحة أشأم الفكرة في مصر في وقتنا وهي القول بأننا أمة شرقية . فان هذه الفكرة قد أحدثت في بعضنا عقدة نفسية تجعلنا نقف معارضين مناوئين ، ليس للاصلاحات الأوربية فقط بل للمعيشة العصرية، كأننا لسنا من البشر المتمدنين . وهذه العقدة تتخلل مجتمعنا كما لو كانت مرضاً يمتد ويتفرع فيجب مثلاً ألاّ تستحم السيدات والآنسات لأنهن شرقيات . ويجب ألاّ تتعلم المرأة التعليم الجامعي لأنها شرقية . ويجب ألاّ نؤمن بهذا الاصلاح ولا نصطنع هذه العادات لأننا شرقيون لنا تقاليدنا الخاصة الخ .

ولو أن اسماعيل باشا كان قد نبّه هذه الوجهة وقال مثل هذا القول لبقينا الى الآن في

أسر الظلام . ظلام القرون الوسطى . فالرأي العام الاجتماعي الذي نحتاج إليه هو الرأي العام العصري، الرأي العام العالمي الذي يعم عالم المتمدنين في هذا الكوكب . وقد تضمنا ان ميثاق الاطلنطي في الحقوق الأساسية . وبودي لو يخترع ميثاق اطلنطي آخر في الحقوق الاجتماعية تنضم إليه وتشارك به المتمدنين في رفاهيتهم . ومع ذلك فاننا يجب ألا نهمل النهضة الاجتماعية في الميثاق القائم . وأكبر ما في هذا الميثاق شأناً من حيث القيمة الاجتماعية هي الحريات الاربع ، إذ أن إحدى هذه الحريات هي التحرر من العوز ، وهي تنطوي على كثير من الحقوق الاجتماعية .

وكلاهما، أي ميثاق الاطلنطي والحريات الاربع، يرمزان إلى المستقبل. فنحن نتجه وجهة عالمية وسوف نتكلم بلغة واحدة في الاصلاح الاجتماعي . بل نحن الآن طبقة صغيرة العدد ولكنها تنمو وتتكاثر وتنظر هذا النظر في الشئون السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وأفراد هذه الطبقة يؤلفون في مصر الرأي العام المستنير المتطور . ومعارفهم والمجتمعات الراقية في أوربا وأميركا يجعل وجدانهم بمساواة مجتمعنا صيتاً موجعاً . وهم لذلك سوط صارخ وسيف لا يقطع في أحوالنا . ومن هنا الكراهة التي يكنها بعض الفئات الراكدة الجاهلة المستقرة، أولئك الذين لا يدرون أن الرجل المهذب في عصرنا هو الرجل العالمي، والمجتمع المهذب هو المجتمع العالمي

ولكي نكون رأياً اجتماعياً في مصر يجب ان تجد هذه الطبقة المستنيرة في الأمة

والراديو فنون راقية فوق الراديو والمسرح .

وللتلخيص أقول .

١ — ان الرأي العام هو على الدوام رأي خاص ، لأنه رأي فئة صغيرة قد حصلت على المعرفة المستنيرة مع القدرة على التعبير . وهذه الفئة الصغيرة تقود جمهور الأمة . وحال التعليم في مصر يجعل هذه الفئة صغيرة جداً .

٢ — الرأي العام الناضج يحتاج الى شيئين : هما المعرفة والحرية . فيجب ألا نسمح أية عقبة في سبيلهما .

٣ — الرأي العام يختلف باختلاف المعرفة . لأنها هي المادة الأولية التي يتألف منها الرأي . فالرأي الذي يرتئيه خريج الأزهر لا شك مختلف عن الرأي الذي يرتئيه خريج جامعة فؤاد ، لأن المعرفة مختلفة .

٤ — إذا كان الاختلاف بين أقلية وأكثرية فهو مفيد لأنه لا يشل الأكثرية عن العمل ولكنه ينبهها ويحفزها . فإن الاختلاف بين طبقتين متساويتين في العدد والمكانة مضر لأنه يشل الأمة كلها عن الإصلاح . وبخاصة إذا كانت المعرفة التي أوجدت هاتين الطبقتين تختلف في الأصول إحداهما شرقية تقليدية والأخرى مصرية علمية . لأن التصادم هنا مرجح والتسوية شاقة .

٥ — كثير من مثقفينا في مصر يعود إلى أننا نقول شرق وغرب . وذلك الصعيدي الذي يستنكر استخدام بنته أو أخته أو زوجته ويكتفي لنفسه الطعام مع عجزه ، إنما يلتزم ثقافة شرقية لم تعد تليق بالعصر الحديث . ومهمة الطبقة التي حصلت على المعرفة والتي تسود في مصر مجتمعاً عليها ، هي مكافحة هذه الثقافة .

٦ — تكوين الرأي العام السياسي أسهل من تكوين الرأي العام الاجتماعي ، لأن الأمة تلتزم عادات اجتماعية كأنها شعائر دينية يصعب عليها تركها . ولذلك تحتاج في إيجاد رأي عام حسن ، أن تفرض عقائد جديدة .

٧ — المجتمع العلمي الذي ننشده هو المجتمع العالمي الذي يسير مع الأمم المتمدنة في الرقي الاجتماعي ، وهو في عصرنا مجتمع أوروبا وأميركا ولذلك يجب أن تكون هذه وجهتنا كما كانت وجهة اسماعيل باشا وقاسم أمين .

٨ — لقد انضممنا الى ميثاق الاطلنطي . وهو ميثاق أكثره سياسي وأقله اجتماعي . فيجب أن ننضم أيضاً الى الحريات الأربع ، لأن فيها بعض كفالات اجتماعية كبرى القيمة .

[illegible] اتجاه علمي وطني معاً .

ولن يمكنني بدلاً من هذا التلخيص ، بل بدلاً من هذه المقالة كلها ، أن أوجز فأقول إن الغاية الأولى والأخيرة من تكوين رأي عام اجتماعي أن يؤدي هذا الرأي في النهاية الى ما نسميه « المجتمع العلمي » الذي تستغل فيه المواهب البشرية والطبيعية بشكل يمنع التبذير والضياع : تبذير الصحة والذهن وضياع الثروة .

ونحن نسف المعارف الدقيقة التي ينتفي منها الخطأ بأنها « علمية » فالمجتمع العلمي هو المجتمع الذي يتزود من المعارف الدقيقة . ولا يمكن أن نحصل على هذه المعارف إلا مع الحرية التامة .

فلكي نكون رأياً عاماً اجتماعياً نحتاج إلى جمع المعارف ثم الى حرية الاستنتاج كما هو الشأن في العلوم الطبيعية او البيولوجية او الكيميائية .

سلامة موسى